

مهارات بحثية 2
الأسبوع 10

بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثاني



أولاً: حداثة المراجع (تاريخ النشر)

ثانياً: تنوع المصادر

ثالثاً: صلة الدراسات بالموضوع

رابعاً: استخدام المراجع لدعم الحجج والنظريات

خامساً: تنسيق وتوثيق المراجع

سادساً: المقارنة والنقد بين الدراسات

أولاً: حداثة المراجع (تاريخ النشر)

- تضمنت الرسالة بعض المراجع الحديثة نسبياً، مثل:
 - دراسة د. عقيل العقلا (2023) المنشورة في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز.
 - دراسات أخرى تعود إلى أعوام 2020 و2021، وهذا يعكس اطلاعاً على مستجدات الموضوع في السنوات الأخيرة.
- رغم وجود بعض المراجع الحديثة، إلا أن نسبة المراجع القديمة (ما قبل 2010) أكبر نسبياً من الحديثة، خصوصاً في الجوانب النظرية.
- لا يظهر لدى الباحث حرص كافٍ على تتبع أحدث التشريعات أو التطبيقات القضائية السعودية المتعلقة بموضوع الحماية الجنائية لذوي الإعاقة، رغم أن التشريعات تطورت في السنوات الأخيرة.



ثانياً: تنوع المصادر

- تنوعت مصادر الرسالة بين:
 - كتب قانونية.
 - مقالات محكمة في مجلات عربية.
 - رسائل علمية سابقة.
 - اتفاقيات دولية مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".
- هذا يدل على ثراء معرفي واستفادة من مدارس فكرية متعددة.
- يلاحظ ضعف الاستناد إلى مصادر أجنبية أو دراسات مقارنة خارج الإطار العربي، رغم أن الموضوع يحتمل زوايا تحليلية دولية.
- أيضاً لا توجد إشارة إلى المصادر الإلكترونية المتخصصة أو قواعد بيانات رسمية، مثل أنظمة "نيابة عامة" أو "هيئة حقوق الإنسان".



ثالثاً: صلة الدراسات بالموضوع

- معظم الدراسات التي تم الاستشهاد بها لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة (الحماية الجنائية لذوي الإعاقة)، وتدعم مفهوم الجريمة والعقوبة وظروف التشديد.
- لا يُلاحظ وجود دراسات تناولت الشق القضائي أو العملي لتطبيق الحماية الجنائية على أرض الواقع، مثل رصد الأحكام أو التطبيقات الفعلية في المحاكم السعودية.
- بعض الدراسات تناولت موضوع "ذوي الاحتياجات الخاصة" بوجه عام، دون تركيز على البُعد الجنائي، ما يُضعف من التركيز الموضوعي.

رابعاً: استخدام المراجع لدعم الحجج والنظريات

- وظف الباحث المراجع في مواضيع متعددة لدعم تعاريف مفاهيمية، مثل:

• مفهوم الإعاقة.

• تصنيفات الإعاقات.

• مبررات الحماية الجنائية.

- وهذا الاستخدام يعزز البناء النظري للدراسة.

- لا يظهر استخدام المراجع في دعم الفرضيات أو النتائج، بل اقتصر على التمهيد النظري، دون توظيف واضح داخل التحليل القانوني أو المقارن.

- لم يُربط بين ما ورد في الدراسات السابقة وبين مواقف النظام السعودي أو التعديلات التشريعية الحديثة، مما جعل دورها محدوداً في الدفع نحو التفسير أو المقارنة.



خامساً: تنسيق وتوثيق المراجع

- التوثيق داخل المتن وُجد في عدة مواضع، وأحياناً أرفق الباحث معلومات المؤلف وتاريخ النشر بشكل مباشر.
- لا يوجد قائمة مراجع رسمية موحدة في نهاية الرسالة (أو غير واضحة التنظيم)، مما يضعف المظهر الأكاديمي للرسالة.
- لم يتم الالتزام بأسلوب توثيق محدد مثل APA أو MLA، كما أن بعض المراجع ذكرت ناقصة (مثال: بدون عدد المجلد أو رقم الصفحة).

سادساً: المقارنة والنقد بين الدراسات

- غابت المقارنة بين الدراسات المرجعية المستخدمة، فلا توجد مناقشة لنقاط الاتفاق أو الاختلاف بينها.
- لم يوضح الباحث كيف تختلف دراسته عن غيرها، أو ما الإضافة العلمية التي تقدمها، وهذا يعد من أبرز أوجه القصور في الجانب النظري.

الخاتمة

- الباحث اجتهد في جمع مصادر ذات صلة بموضوعه، وحقق تنوعاً جزئياً وحدائثاً نسبية.
- لكن يفتقر إلى:
 - نقد الدراسات السابقة.
 - عرضها بشكل منظم تحت عنوان مستقل.
 - توظيفها التحليلي في النتائج والمقارنة.
 - توثيقها بشكل أكاديمي محترف



Thank You